

الدلالة عند الأصوليين

عبد الكريم مجاهد عبد الرحمن

أصول الفقه هو العلم بالقواعد التي ترسم المناهج لاستنباط الأحكام العملية من أدلتها التفصيلية⁽¹⁾ فهو يقوم على دعامتين هما: الأدلة والأحكام. وأدلة الأصولي: شرعية أولاً: وهي المبادئ التي يقوم عليها التشريع. وثانياً: أدلة لغوية تقتضي معرفة دلالة الألفاظ العربية ومعانيها ليعرف المقصود من نصوص الكتاب والسنة، ومن هنا جاء اهتمام الأصوليين باللغة، وهم «أول من عنى بمشكلة اللفظ والمعنى تاريخياً وذلك لارتباطها بالحكم الذي يراد فهمه وتطبيقه إذ الحكم في عامة أمره لا يخاطب الوجدان وإنما يخاطب العقل الذي هو مناط التفكير ودعامة الاقتناع ووسيلة الفهم»⁽²⁾ لذا حظيت الألفاظ العربية ومعانيها ودلالاتها بنصيب كبير من العناية لأنها ركيزة عملهم ومناطق الحكم الشرعي ودليله، فتتبعوا اللفظ مفرداً ومركباً، مطلقاً ومقيداً، خاصاً وعاماً، أمراً ونهياً، حقيقة ومجازاً، وفصلوا القول في المعنى من حيث ظهوره وخفاؤه وكيف نتعرف على المقصود منه، وسجلوا أدق الفروق بملاحظتهم مراتب المعاني في الألفاظ، ووضعوا القواعد لفهم النصوص واستنباط الأحكام منها. وقبل أن نبدأ في بيان هذه القواعد الخاصة بالأصوليين، يجدر أن أبين مشاركتهم في مسائل تكون الإطار الخارجي لقضايا اللفظ والمعنى، وقد كان لغيرهم فيها اهتمام أكبر، ونبدأ باللفظ من حيث إطلاقه على الأصوات والحروف، فالرازي يرى أنه «على سبيل المجاز»⁽³⁾ من حيث أن إخراج الهواء ولفظه سبب لحدوث الكلمات، ولأن هناك تشابهاً بين تولد الحروف وبين زفير التنفس من حيث أن كلاهما يلفظ ويخرج هواء حين حدوثه، فهو مجاز علاقته المسببية والمشابهة.

وأما المعنى فأصلي في اللفظ وهو عند الشاطبي «الدلالة الأصلية أو المعنى الإفرادي»⁽⁴⁾. أو تبعي وهو دلالة اللفظ عند النظم أو التركيب. ولا خلاف بين الأصوليين في صحة اعتبار المعنى الأصلي في الدلالة على الأحكام كما يقرر الشاطبي⁽⁵⁾، وكأن الأصوليين يترددون في صحة اعتبار المعنى التبعي على الأحكام من حيث أنه يحمل معاني زائدة على المعنى الأصلي وهم حقاً لا يستغنون عن أخذه بعين الاعتبار لأنه كما يذكر الشاطبي⁽⁶⁾: «الجهة الثانية (الدلالة التبعية) يستفاد بها أحكام شرعية وفوائد عملية ليست داخلية تحت الدلالة بالجهة الأولى (الدلالة

الأصلية). « لأن هذه المعاني الزائدة هي التي قد تكون مقصودة أو هي التي يستدعيها المقام ، أي مقام المتكلم وسياق الكلام . وابن قيم الجوزية يقول : « الألفاظ لم تقصد لذواتها وإنما هي أدلة يستدل بها على مراد المتكلم فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريق كان عُمل بمقتضاه سواء كانت بإشارة أو كتابة أو بإيماء أو دلالة عقلية أو قرينة حالية »⁽⁷⁾ وهكذا يتنبه الأصوليون إلى سياق الكلام وحال المتكلم ويأخذونها في الاعتبار في تقرير المعاني . وهناك أصوليون غير ابن قيم الجوزية عرفوا قيمة السياق ، بل منهم من سبقه كالشافعي الذي يقول : ومن الخطاب « ما يبين سياقه معناه »⁽⁸⁾ . كذلك تنبه إلى حال المتكلم وتأثيرها على المعنى القاضي عبد الجبار الأسد أبادي حيث يقول : « إعلم أنه من حق المواضعة أن تؤثر في كونه (يقصد الكلام) دلالة ، وإن كان لا بد مع المواضعة من اعتبار حال المتكلم في كونه دلالة »⁽⁹⁾ .

وابن تيمية يرى أن من أسباب الخلاف في الاستدلال بالآيات القرآنية عدم النظر إلى السياق فهو يقول في معرض تصنيفه للمفسرين : « وقوم فسروا القرآن ... من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن ، والمُنزل عليه والمخاطب به ... راعوا مجرد اللفظ ... من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به وسياق الكلام »⁽¹⁰⁾ . وهكذا بمراعاة السياق يكتب المعنى التركيبي أهمية قصوى في تحديد الدلالة واستنباط الحكم .

والأصوليين يضعون المعنى في مرتبة متقدمة على اللفظ ، وإذا عُتُو بالآلفاظ فذلك من أجل المعاني ، ويؤيد هذه النتيجة ما ورد عنهم ، فالشاطبي مثلاً يقول : « واللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد ، والمعنى هو المقصود »⁽¹¹⁾ . كذلك عند ابن قيم الجوزية المعنى هو الغاية واللفظ وسيلة كما هو عند الشاطبي حيث يقول : « إرادة المعنى أكد من إرادة اللفظ ، فإنه المقصود واللفظ وسيلة ، هو قول أئمة الفتوى من علماء الإسلام »⁽¹²⁾ . إذا فالمعنى ياجع الأئمة على حد قول ابن قيم الجوزية ، هو الغاية والمهدف واللفظ خادم له . ويؤيدهم في هذا الرأي ابن جني في قوله : « أن العرب كما تعنى بالآلفاظ فتصلحها وتهذبها فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها ، وأفخم قدرأ في نفوسها »⁽¹³⁾ .

ويشير الغزالي مسألة أخرى حول اللفظ والمعنى وذلك حين خلق الأثر الفني أو النص الأدبي وهي مسألة تهم النقاد أكثر مما تهم الأصوليين ومفادها هل السابق اللفظ أم المعنى في عملية الإبداع ؟ يقول الغزالي : « إن كل من طلب المعاني من الألفاظ ضاع وهلك وكان كمن استدبر المغرب وهو يطلبه ، ومن قرر المعاني أولاً في عقله ثم أتبع المعاني الألفاظ فقد اهتدى »⁽¹⁴⁾ . فيكون المعنى أولاً وهو الذي يستدعي اللفظ بعد ذلك . ويخالف الرازي الغزالي فيرى عكس ما يراه أي أن اللفظ هو الذي يستدعي المعنى حيث يقول : « أنه إذا استقر في الخيال مقارنة بين اللفظ المعين والمعنى المعين فعند حصول الشعور باللفظ ينتقل الخيال إلى المعنى »⁽¹⁵⁾ . وهذه المسألة محل خلاف عند المشتغلين بصناعة الأدب ونقده وتجد ذلك مفصلاً في مكانه . وأما ستيفن أولمان من اللغويين فيقرر أن عملية الاستدعاء متبادلة بين اللفظ والمعنى في قوله : « أن اللفظ يستدعي المدلول ويمكن أيضاً أن يستدعي المدلول اللفظ »⁽¹⁶⁾ .

وقد حصر الأصوليون دلالة اللفظ على المعنى في ثلاثة أوجه كما يقرر الغزالي⁽¹⁷⁾ وهي المطابقة : إذا دلَّ

اللفظ على تمام ما وضع له كدلالة الإنسان على الحيوان والناطق .

دلالة التضمن: إذا دل اللفظ على جزء ما وضع له: كدلالة الإنسان على الحيوان فقط أو على الناطق فقط . وهاتان الدالتان في نظر الآمدي⁽¹⁸⁾ لفظيتان، وأما الدلالة الثالثة فهي دلالة الالتزام وهي غير لفظية في نظره، وفي نظر الغزالي والتهانوي لفظية ويعرفها الأخير: « إذا دل اللفظ على خارج عما وضع له⁽¹⁹⁾ » لدلالة الإنسان على الضاحك .

بعد هذه الإشارة الوجيزة إلى ما يمكن أن نسميه الإطار الخارجي لقضايا اللفظ والمعنى عند الأصوليين يجدر بنا أن ندخل إلى صميم هذه القضايا، إلى القواعد اللغوية لفهم النصوص واستنباط الأحكام منها، ويمكننا تصنيف ما وردنا عنهم إلى أربعة أقسام حسب علاقة اللفظ بالمعنى وهي:

(1) اللفظ حسب المعنى الذي وضع له .

(2) اللفظ حسب المعنى الذي استعمل فيه .

(3) اللفظ حسب وضوح المعنى وخفائه فيه .

(4) اللفظ حسب دلالة على مراد المتكلم .

وقد جرى على هذا التقسيم الإمام محمد أبو زهرة في كتابه « أصول الفقه » والأستاذ علي حسب الله في كتابه « أصول التشريع الإسلامي »، والدكتور بدران أبو العينين بدران في كتابه « أصول الفقه⁽²⁰⁾ » . وتفصيل هذه الأقسام كالتالي:

أولاً: اللفظ حسب المعنى الذي وضع له

فقد يوضع اللفظ الواحد فيسمى خاصاً، أو يوضع لمتعدد فهو العام، وقد يكون مشتركاً بين معنيين أو أكثر وبيانها كالتالي: -

الخاص:

وقد أورد الآمدي له تعريفين⁽²¹⁾ أولهما: هو اللفظ الواحد الذي لا يصلح مدلوله لاشتراك كثيرين فيه كأسماء الاعلام من زيد وعمرو . وأما ثانيهما فهو اللفظ الذي يقال على مدلوله وعلى غير مدلوله لفظ من جهة واحدة، فلفظ الإنسان خاص، ولكن لفظ الحيوان يطلق عليه وعلى الأسد من جهة واحدة . ولا جدال في إيهام هذا التعريف والتواءه، وأبسط منه إذا قلنا أنه لفظ يدل على واحد منفرد سواء كان شخصاً علماً كزيد، أو نوعاً كالإنسان، أو جنساً معنوياً كالعدل والرحمة، أو جنساً مادياً يدل على ذات كالبيت، فهذا التعريف ينسجم مع معناه اللغوي إذ ورد في اللسان « خصه بالشيء أفرد به دون غيره⁽²²⁾ » ودلالة الخاص في أي نص قطعية ما لم يرد ما يصرفه عن معناه كقوله تعالى: ﴿ فصيام ثلاثة أيام ﴾⁽²³⁾ فتلاثة أيام قطعية أي لا يمكن حملها على أكثر أو أقل .

وللخاص صور عدة: فقد يكون مطلقاً أو مقيداً، أو أمراً، أو نهياً وسأتي عليها واحدة واحدة: -

الخاص المطلق:

وعرفه الآمدي بأنه: « عبارة عن نكرة في سياق الإثبات ⁽²⁴⁾ » وضرب مثلاً لذلك بقوله تعالى: « فتحرير رقبة » ⁽²⁵⁾ فرقة نكرة خاصة مطلقة ولا يعرف إن كان المقصود بها رقبة مؤمن أم يجوز تحرير رقبة الكافر، وأوضح من التعريف السابق قول الأستاذ حسب الله عن المطلق « لفظ خاص لم يقيد بقيد لفظي يقلل شيعه ⁽²⁶⁾ . يعني لفظ « طالب » مثلاً نستطيع أن نطلقه على أي فرد له هذه الصفة، ولكن حين نقول « طالباً عربياً » أو « طالب مال » حينئذ تنتفي عنه صفة الإطلاق.

الخاص المقيد:

والمقيد يقابل المطلق أي هو مطلق ولكنه مقيد بصفة زائدة فأصبح مدلوله مبيناً مقتصرًا على بعض أنواعه مثال ذلك قوله تعالى: « فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين » ⁽²⁷⁾ في كفارة الظهار، فلفظ « شهرين » مطلق قيد بـ « متتابعين » أي عند الصوم فلا بد من أن يكون الشهران متتابعين، ولا يجوز صيامها منقطعين. ويعمل بالمطلق والمقيد أينما يردان، إلا إذا دل على تقييد المطلق. ويتفق الأصوليون على جواز حل المطلق على المقيد، ولكن لهذه المسألة تعريفات يختلفون فيها. ومحل خلافاتهم كتب الأصول والفقه.

الأمر:

هو من صور الخاص كالمطلق والمقيد، وقد جاء في تعريفه « طلب الفعل على جهة الاستعلاء » ⁽²⁸⁾ إذ الشارع أعلى من المكلف، فالأمر يتضمن طلب الأمور به وإرادة إيقاعه كما يقول الشاطبي ⁽²⁹⁾. وللأمر صيغتان: إما بفعل الأمر « افعل »، وإما بالمضارع إذا اتصلت به لام الأمر « لتفعل ». وإن كان الأمر قد ورد في القرآن الكريم بأساليب عدة، ولم يقتصر على استعمال فعل الأمر كقوله تعالى: « حافظوا على الصلوات » ⁽³⁰⁾. ومن الأساليب التي استعملها قوله تعالى: « إن الله يأمركم » ⁽³¹⁾ أي بمادة الأمر، أو مادة الكتابة كقوله تعالى: « كتب عليكم الصيام » ⁽³²⁾ أو بالأخبار كقوله تعالى: « ولله على الناس حج البيت » ⁽³³⁾. أو جعله جواب شرط كقوله تعالى: « فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين » ⁽³⁴⁾. وغير ذلك من الأساليب التي لا مجال لحصرها.

وجهور العلماء على أن الأمر إذا صدر أو جاء في نصٍّ تشريعي فإنما هو للوجوب إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك. وقيل أنه قد يستفاد به أو يفهم منه الوجوب أو الندب والإباحة أي من قبيل المشترك، ويزيد أصحاب مذهب التوقف على كونها مشتركاً بين جميع المعاني التي استعملت فيه، يتوقف فهم المراد منه على

القرائن⁽³⁵⁾. وأما الآمدي فقد أورد في الأحكام ستة عشر وجهاً تستفاد من صيغ الأمر نذكر منها:
الوجوب: كقوله تعالى: ﴿أقم الصلاة﴾⁽³⁶⁾.

النذبة: كقوله تعالى: ﴿فكاتبوهم إن علمتم فيه خيراً﴾⁽³⁷⁾.

الإباحة: كقوله تعالى: ﴿وإذا حللتم فاصطادوا﴾⁽³⁸⁾.

التهديد: كقوله تعالى: ﴿اعملوا ما شئتم﴾⁽³⁹⁾.

الدعاء: كقوله تعالى: ﴿قال رب إني ظلمت نفسي فاغفر لي﴾⁽⁴⁰⁾.

الإرشاد: كقوله تعالى: ﴿فاستشهدوا عليهن أربعة منكم﴾⁽⁴¹⁾.

التأديب: كقوله ﷺ: «كل مما يليك»⁽⁴²⁾.

أكتفي بذكر هذه الوجوه لوضوحها في شواهدا ومن أراد أن يستزيد فعليه بالأحكام⁽⁴³⁾.

ومن لوازم معنى صيغة الأمر الامتثال ووقوع الأمر مرة واحدة. ومن الأصوليين من أوجب التكرار فيه حين عدم وجود قرينة، ومنهم من نفى اقتضاء للتكرار، ومنهم من توقف عن القول بأحدهما⁽⁴⁴⁾.

وصيغة الأمر قد تقتضي إيقاعها في وقت معين كالصلاة والصوم، فهذه يجب التعجيل بها أو بفعالها في وقتها قبل فواته. ومنها ما يجوز للمكلف ان يتمهل ويتراخى في فعلها كقضاء الصوم والكفارة إذا ورد الأمر بلا قرينة توجب التعجيل.

النهى:

والنهى يقابل الأمر وهو من صور الخاص، وتعريفه: طلب ترك الفعل على جهة الاستعلاء، وذلك لأن الأمر طلب الفعل، فيقابله النهى بطلب الترك. وأما جهة الاستعلاء فعلى اعتبار أن الشارع أعلى من الملوك بالنهي.

وأما صيغة النهى فهي «لا تفعل» مضارع مسبوق بلا الناهية، كقوله تعالى: ﴿ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً﴾⁽⁴⁶⁾.

وقد استعمل القرآن الكريم أساليب عدة في النهى كقوله تعالى: ﴿حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم﴾⁽⁴⁷⁾ باستعمال مادة التحريم. أو بنفي الحلال عن المنهى عنه كقوله تعالى: ﴿ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً﴾⁽⁴⁸⁾. أو بلفظ النهى كقوله تعالى: ﴿وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى﴾⁽⁴⁹⁾ وغيرها من الأساليب.

وكما اختلف العلماء في الوجوه المستفادة من صيغة الأمر، كذلك اختلفوا في الوجوه المستفادة من صيغة النهى، وكرروا ما قالوه في الأمر، وجمهور العلماء أنها للتحريم ولا يصرفها عن ذلك إلا القرينة. وقد حدد الآمدي⁽⁵⁰⁾ سبعة وجوه تفيدها صيغة النهى نذكر منها:

التحريم: كقوله تعالى: ﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن﴾⁽⁵¹⁾.

الدعاء: كقوله تعالى: ﴿ربنا لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين﴾⁽⁵²⁾.

التبئيس: كقوله تعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾⁽⁵³⁾.

الإرشاد: كقوله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾⁽⁵⁴⁾.

الكراهة: كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَهْلَ اللَّهُ﴾⁽⁵⁵⁾.

التحقير: كقوله تعالى: ﴿لَا تَعْدُنْ عَيْنُكَ إِلَى مَا مَتَعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾⁽⁵⁶⁾.

ولم يذكر التأديب كقوله تعالى: ﴿لَا تَعْنُنْ تَسْكَثُ﴾⁽⁵⁷⁾.

واتفق العلماء على الامتثال للترك فوراً وباستمرار إلا إذا وردت قرينة اقتضت غير ذلك، ويقول الآمدي في هذا الشأن « اتفق العقلاء على أن النهي يقتضي الانتهاء عنه دائماً، والنهي حيث ورد غير مراد به الدوام يجب أن يكون ذلك لقرينة »⁽⁵⁸⁾. وإن كان تعريف الغزالي للنهي يقتضي الكف عن المنهي عنه من غير بيان أن يكون ذلك فوراً وباستمرار حيث يقول: « هو القول المقتضي ترك الفعل »⁽⁵⁹⁾.

العام:

وهو عند الغزالي: « عبارة عن اللفظ الواحد الدال من جهة واحدة على شيئين فصاعداً »⁽⁶⁰⁾ والآمدي⁽⁶¹⁾ لا يوافق على هذا التعريف ويرى أنه « اللفظ الواحد الدال على مسميين فصاعداً مطلقاً معاً » وهذا التعريف يفيد أن اللفظ يدل على أفراد لا حصر لهم أي يشمل أفرادهم، وقوله « فصاعداً مطلقاً معاً » يسمح لنا - دون تعسف - أن نتصور عدم الحصر والشمول والاستغراق لجميع أفرادهم، بذلك نرى الأستاذ علي حسب الله يتمثل هذا المعنى بدقة ويعرف العام بأنه « لفظ وضع على أفراد غير محصورين على سبيل الشمول والاستغراق »⁽⁶²⁾. وهذا التعريف لا يبعد عن معنى العام في اللغة ففي اللسان « عام بمعنى يعم الجميع، وعمهم الأمر بمعنى شملهم »⁽⁶³⁾. والعام يفيد العموم إما لفظاً ومعنى كالمسلمين والمسلمات، وإما معنى فقط كالقوم، والرهط، ومن.

ألفاظ العموم:

وهي كما جاءت في كتب الأصول كالتالي:

- 1) الجمع المعروف بأل الجنسية أو كما يسمونها أل الاستغراقية، سواء كان الجمع سالماً أو تكسيراً أم اسم جمع كقوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ﴾⁽⁶⁴⁾. أو المعرف بالإضافة كقوله تعالى: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾⁽⁶⁵⁾.
- 2) المفرد المعروف بأل الجنسية لا العهدية التي تخرجه عن عمومته. كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾⁽⁶⁶⁾ فالسارق والسارقة عامان وليسا خاصين، والعموم مستفاد من وجود أل الجنسية معها.
- 3) النكرة في سياق نفي أو شرط أو نهي كقوله تعالى: ﴿مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾⁽⁶⁷⁾، ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾⁽⁶⁸⁾، ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾⁽⁶⁹⁾ فالألفاظ بشر وفاسق وقوم نكرات دلت على العموم في سياقها.

- 4) أسماء الشرط: مثل: «من» كقوله تعالى: ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾⁽⁷⁰⁾ و«ما» كقوله تعالى: ﴿وما تنفقوا من خير يوفَّ إليكم﴾⁽⁷¹⁾، و«أي» كقوله تعالى: ﴿أيّما ما تدعو فله الأسماء الحسنى﴾⁽⁷²⁾ و«أين» كقوله تعالى: ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾⁽⁷³⁾.
- 5) أسماء الاستفهام: كمن، وما، ومتى، وماذا، وأين: كقوله تعالى: ﴿من فعل هذا بآلئنا﴾⁽⁷⁴⁾ وقوله تعالى: ﴿ماذا أراد الله بهذا مثلاً﴾⁽⁷⁵⁾، وقوله: ﴿متى نصر الله﴾⁽⁷⁶⁾ كذلك قوله: ﴿أين ما كنتم تدعون من دون الله﴾⁽⁷⁷⁾.
- 6) أسماء الموصول: من وما إذا دلّتا على جمع، الذين، اللاتي، اللاتي كقوله تعالى: ﴿ولله يسجد من في السموات ومن في الأرض﴾⁽⁷⁸⁾، وقوله تعالى: ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم﴾⁽⁷⁹⁾ وقوله: ﴿والذين يَتَوَقَّونَ منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً﴾⁽⁸⁰⁾، وقوله: ﴿واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم﴾⁽⁸¹⁾.
- 7) المضاف إلى كل وجميع لفظاً ومعنى: كقوله تعالى: ﴿كل نفس بما كسبت رهينة﴾⁽⁸²⁾ وكل تفيد الحكم على فرد. وجميع يتعلق حكمها بالمجموع. والغزالي⁽⁸³⁾ يرى أن الألفاظ المؤكدة تفيد العموم، وأضاف إلى كل وجميع لفظي «أجمعون، واكتعون» ولم يذكر أسماء الموصول وأسماء الاستفهام.
- 8) النكرة الموصوفة بوصف عام⁽⁸⁴⁾: كقوله تعالى: ﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾⁽⁸⁵⁾ وأما الجمع المنكر كقوله تعالى: ﴿يسج له فيها بالغدو والآصال. رجال﴾⁽⁸⁶⁾. فمختلف في عمومته من حيث أنه لا يستغرق جميع أفرادها بل كثيراً منهم، «والمبادر منه حين إطلاقه ما يزيد على اثنين، وأقله يكون ثلاثة حقيقة عند الجمهور»⁽⁸⁷⁾.

تخصيص العام:

وهو المسمى عند اللغويين تضييق المعنى ويقصدون به «خروج الكلمة من معنى عام إلى معنى خاص بحيث يصبح مدلول الكلمة مقصوراً على أشياء تقلّ في عددها عما كانت تدل عليه الكلمة في الأصل إلى حد ملحوظ»⁽⁸⁸⁾. ويعتبرون هذا الأمر تطوراً لدلالة اللفظ كتوسيع المعنى وانتقاله. وتوسع المعنى أندر من تضييقه «من الملاحظ أن التطور من الاتساع إلى التضييق هو التطور الطبيعي لتاريخ اللغة». وهذا ما ذهب إليه الأصوليون من قبل في تحديد الدلالة بظهور في قولهم المشهور «ما من عام إلا ويتخيل فيه التخصيص» أما الطريق المضاد وهو توسيع المعنى فإنه يوجد بدرجة قليلة وحيثما وجد فهو مرتبط بأحداث تاريخية⁽⁸⁹⁾.

ومعنى التخصيص عند الغزالي: «أنه أريد باللفظ العام بالوضع أو الصالح لإرادة العموم الخصوص»⁽⁹⁰⁾. وفي الأحكام هو: «صرف اللفظ عن جهة العموم إلى جهة الخصوص»⁽⁹¹⁾. وتعريفه عند اللغويين كما رأينا أوضح منه عند الأصوليين. والمقصود من ذلك هو بيان أن المراد بالعام بعض أفرادهم وليس كلهم، بدليل متصل بالمبين أو ينفصل عنه. وهذا رأي الجمهور ومنهم الشافعية وأما الأحناف فإذا كان البيان متصلاً فهذا

عندهم قصر ، وإذا كان البيان منفصلاً فهو النسخ عندهم .
وتخصيص العام يكون بأدلة متصلة ، وأدلة منفصلة . وتخصيص القرآن قد يكون بالقرآن والسنة والإجماع .
ويخصص عموم السنة بالسنة والقرآن والإجماع . والتخصيص بغير الكلام أي بالعقل والحس والعرف والعادة
فليس محلاً لدرسنا .

وأما التخصيص بالأدلة المتصلة فبيانه كالتالي :

(1) التخصيص بكلام متصل مستقل : كقوله تعالى : ﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾ هذه الآية عامة في
وجوب الصيام على كل من يشهد الشهر أو الهلال ولكن ما تبعه من كلام واتصل به وإن كان مستقلاً
أخرج المريض والمسافر من الحكم وهو قوله تعالى : ﴿ ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾
فأبيح لها الفطر حتى لو شهدا الشهر وليقضياه بعد ذلك ، وخصص الحكم بمن شهدته غيرهما .

(2) التخصيص بكلام متصل غير مستقل : أي التخصيص بكلام مذكور في النص مع العام ويكون :
أ - استثناء متصلاً : وهو في الأحكام : « لفظ متصل بجملة لا يستقل بنفسه دال بحرف على أن مدلوله
غير مراد مما اتصل به ، ليس بشرط ولا صفة ولا غاية » ⁽⁹²⁾ كقوله تعالى : ﴿ من كفر بالله من بعد
إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ﴾ ⁽⁹³⁾ والعموم في لفظ « من كفر » خصص بالاستثناء
ب - « الآ » المكروه على لفظ الكفر وإيمانه باق في قلبه فهذا يعتبر مؤمناً ولا يعد من زمرة الكفار .
ويزيدون على أدوات الاستثناء المعروفة عند النحويين كل ما يفيد معنى الاستثناء كليس ولا
يكون .

ب - شرطاً : كقوله تعالى : ﴿ ولكن نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد ﴾ ⁽⁹⁴⁾ . المتبادر دون
الشرط أن الأزواج لهم نصف ما تركت زوجاتهم في جميع الأحوال ، ولكن قوله تعالى : ﴿ إن لم يكن
لهن ولد ﴾ شرط خصص العموم أي يستحق الأزواج نصف الميراث في حالة واحدة وهي إن لم
تترك الزوجة أولاداً .

ج - صفة : كقوله تعالى : ﴿ ومن لم يستطع منكم طَوْلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما (فما)
ملكتم أيمانكم من فتياتكم المؤمنات ﴾ ⁽⁹⁵⁾ أن لفظ فتيات عام قد خصص بصفة وهي مؤمنات .
د - غاية : باستعمال إلى وحتى كقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم
وأيديكم إلى المرافق ﴾ ⁽⁹⁶⁾ « قوله إلى المرافق » جعل المقصود بغسل اليد إلى هذا المكان وليس اليد
كلها .

هـ - بدل البعض من كل : وقد زاد هذا البيان الأستاذ علي حسب الله ⁽⁹⁷⁾ ومثل له بقولنا : « جاءني
القوم رؤساؤهم » .

(3) التخصيص بالكلام المستقل المنفصل : والمقصود بالمنفصل ألا يكون مذكوراً في النص مع اللفظ العام ، وإنما
في نص آخر . كقوله تعالى : ﴿ والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ، فاجلدوهم ثمانين

جلدة ﴿٩٨﴾ فلفظاً «الذين، المحصنات» عامتان في الأزواج وغيرهم والحد يقام على القاذف إن لم يأت بأربعة شهداء سواء كان زوجاً أو غير زوج. ونزل قوله تعالى بعد ذلك: ﴿والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات﴾ (٩٩) وبذلك أعفى الأزواج وأخرجهم من الحكم السابق وهو إقامة الحد إن لم يأتوا بالشهود الأربعة عند رمي زوجاتهم لأن شهادتهم بأربع شهادات.

أنواع العموم:

لقد أورد الشافعي في الرسالة أنواع العموم بقوله: «إن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاماً ظاهراً يراد به العام الظاهر، ويستغنى بأول هذا منه عن آخره» (١٠٠) وهذا أول نوع جعله الأصوليون من قبيل العام الذي أريد به العموم قطعاً كقوله تعالى: ﴿وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها﴾ (١٠١). والمعنى أن هذه الدواب أو كل ما يرى على الأرض رزقه على الله وهذا عموم لا يقبل التخصيص، لأن هذه سنة الله في خلقه.

وأما قول الشافعي: «وعام ظاهر يراد به الخصوص» (١٠٢) فهذا النوع الثاني من العام المراد به الخصوص قطعاً كقوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾ (١٠٣)، قوله: ﴿من استطاع إليه سبيلاً﴾ يجعل الحكم خاصاً بالمستطيعين ويخرج غيرهم من الناس كالمجانين وغير القادرين.

وأما النوع الثالث: فهو العام المطلق الذي لم يخصص، ولم تنف دلالة على العموم كقوله تعالى: ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء﴾ (١٠٤) ويستعمل على عمومته حتى يرد دليل يخصصه.

وأما إذا ورد العام عن سبب خالص كنزول آية قرآنية أو ورود حديث لبيان حكم فيعم الحكم، ولا عبرة بالسبب الخاص وكما يقول ابن تيمية: «والآية التي لها سبب معين إن كانت أمراً أو نهياً فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان في منزلته» (١٠٥)، ويقول في موضع آخر من الصفحة نفسها: «فلم يقل أحد من علماء المسلمين أن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين».

المشترك:

يتفق الأصوليون على وجود الاشتراك في اللغة، بعكس اللغويين الذين انقسموا بين: منكر له يؤول كل لفظ جاء من هذا القبيل بأن يجعله حقيقة في معنى ومجازاً في آخر وعلى رأسهم ابن درستويه. ومؤيد لوجوده ويضرب الأمثلة الكثيرة عليه بل إن بعضهم قد ألف فيه كتاباً.

وأما عند الأصوليين فسنجد المشترك عند الغزالي في قوله: «وأما المشتركة (يقصد الألفاظ) فهي الأساس التي تنطلق على مسميات مختلفة، لا تشترك في الحد والحقيقة البتة كالعين للعضو الباصر، وللموضع الذي يتفجر منه الماء... وقد يدل المشترك على المتضادين كالجون للأبيض والأسود» (١٠٦).

وفي الأحكام قال: «إذا كان الاسم واحداً والمسمى مختلفاً فهو المشترك كالجون على الأبيض والأسود، وعسّس على إقبال الليل وإدباره» (١٠٧).

والاشتراك إذاً كما يفهم من تعريفهم هو إطلاق الكلمة الواحدة على معان عدة، كما سبقت الأمثلة.

واتفق الأصوليون كما قلنا على اعتبار المشترك ودلالته، ولكنهم اختلفوا في كيفية هذه الدلالة وتفصيل الأمر: أنهم متفقون على أن الأصل في الألفاظ عدم الاشتراك، ويرجحون هذا الأصل إذا احتمل اللفظ الاشتراك وعدمه. وإذا تحقق الاشتراك ومثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾، يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً^(١٠٨) فالمراد هنا بالصلاة معناها اللغوي وهو الدعاء، وليس الصلاة بمعناها الشرعي وشعائرها المعروفة، لأن القرينة إن وجدت حددت المعنى المراد باتفاق بينهم، والقرينة متوفرة في الآية لأن الصلاة الشرعية توجه لله، وصلاة الله على عباده رحمة^(١٠٩).

والخلاف يقع بينهم في حال عدم وجود قرينة: فالحنفية وبعض الشافعية يرون على المجتهد واجب البحث والنظر والتأمل لتحديد المعنى المراد، فقد يكون اللفظ مشتركاً بين معنيين: لغوي وشرعي، كالصوم في قوله ﷺ: «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه»^(١١٠) والصوم في اللغة «الإمساك عن الشيء وتركه أو الصمت»^(١١١) أي الإمساك عن الكلام. وفي الشرع الإمساك عن الأكل والشرب وإتيان المحرمات أي العبادة المخصوصة، وبما أن هذه الكلمة قد وردت في نص شرعي فإن ذلك يعين المطلوب وهو المعنى الشرعي لا المعنى اللغوي، ويترتب على ذلك عدم إعادة الصوم.

وجهور الشافعية وبعض المعتزلة يحملون المشترك على جميع معانيه إذا أمكن الجمع بينها في حال عدم وجود قرينة كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدُّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ﴾^(١١٢) والسجود هنا مشترك بين وضع الجبهة على الأرض في الصلاة مثلاً وهذا ما يفعله البشر، وبين الخضوع التام والخشوع لله وإزاء قدرته وهذا يشمل المخلوقات كلها. إزاء ذلك لا بد من أن نأخذ المعنيين في الاعتبار دون إهمال لأحدهما لحساب الآخر.

وأما ابن تيمية فيقف موقفاً وسطاً حيث يقول: «ومن التنازع الموجود عنهم ما يكون اللفظ محتملاً لأمرين: إما لكونه مشتركاً في اللغة كلفظ «قسورة» الذي يراد به الرامي، ويراد به الأسد، ولفظ «عسس» الذي يراد به إقبال الليل وإدباره. وإما كونه متواطئاً... فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف، وقد لا يجوز ذلك»^(١١٣) محتجاً بأن الآية قد تكون نزلت مرتين فيراد أحد المعنيين تارة، والآخر تارة أخرى. أو أن اللفظ المشترك قد يراد به معناه معتمداً على تجويز ذلك من قبل فقهاء الشافعية والمالكية والحنفية.

ثانياً: تقسيم اللفظ حسب المعنى الذي استعمل فيه

ويستعمل اللفظ إما حقيقة وإما مجازاً، والحقيقة إما لغوية: وهي استعمال اللفظ فيما وضع له في اللغة، ويسميتها الأمدى^(١١٤) الوضعية: كالأسد للحيوان المفترس. وإما شرعية: وهي استعمال اللفظ فيما وضع له في الشرع: كالصلاة للأفعال المعهودة في العبادة المخصوصة.

وإما عرفية: خاصة باستعمال اللفظ في معنى عرفي خاص كالمصطلحات التي يستعملها المتخصصون في كل عام كالرفع والنصب والجر عند النحويين.

وعامة كاستعمال اللفظ في معنى عرفي عام كاستعمال لفظ دابة على ذوات الأربع بعد أن أطلق في أصل وضعه على كل ما يدب على الأرض .

والمجاز: لغة من أجاز الموضع أي خلفه وقطعه⁽¹¹⁵⁾ . وفي الأحكام: « الانتقال من حال إلى حال . وفي الاصطلاح انتقال اللفظ من جهة الحقيقة إلى غيرها⁽¹¹⁶⁾ » وهو كالحقيقة: لغوي: وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة لغوية كاستعمال المشرع لفظ الإنسان على الناطق فقط .

وشرعي: وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة شرعية كاستعمال الصلاة للعبادة المعروفة . يتفق المجاز هنا مع الحقيقة في إطلاق الصلاة على العبادة، والاختلاف في سبب الإطلاق، ففي الحقيقة الشرعية يحدث تغيير لمعنى كلمة الصلاة بوضع المشرع لها لتطلق على الأقوال والأفعال المعروفة . وفي المجاز الشرعي من إطلاق الجزء وإرادة الكل فالدعاء جزء من الأفعال والأقوال التي تتضمنها الصلاة .

وعرفي: خاص: استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة عرفية خاصة .

وعام: استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة عرفية عامة كاستعمال الدابة في الإنسان البليد .

والأصل في الكلام أن يرد على حقيقته ولكن إن عرض له المجاز واحتملها اللفظ . عندها يحمل على أصله أي على حقيقته . وقد قرر ذلك الغزالي⁽¹¹⁷⁾ بقوله: « إذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز ، فاللفظ للحقيقة إلى أن يدل الدليل أنه أراد المجاز » .

والحقيقة والمجاز سواء في إفادة الحكم « فالحقيقة تثبت المعنى الموضوع له اللفظ على أي صورة من العموم أو الخصوص ، أمراً أو نهياً ، كقوله تعالى: ﴿ لا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ﴾⁽¹¹⁸⁾ في الآية نهي عام لجميع المخاطبين عن القتل على وجه الحقيقة .

كذلك المجاز يثبت المعنى المستعمل في غير ما وضع له اللفظ كقوله تعالى: ﴿ إني أراي أعصر خراً ﴾⁽¹¹⁹⁾ الخمر لا يعصر وإنما العنب الذي يعصر فينتج الخمر ، فالعنى في الآية مجازي على اعتبار ما سيكون عليه العنب .

الصريح والكناية:

وهما وجهان من وجوه استعمال الحقيقة والمجاز ، فكل منهما قد يستعمل أو يأتي صريحاً أي لا استتار فيه ، ولاخفاء كالألفاظ الإيجاب والقبول بين المتعاقدين في الزواج مثلاً: زوجت وقبلت ، وبعث واشترت في التجارة وهذه صريحة في الحقيقة ، وأما الصريح في المجاز كقولك: أكلت من هذه الشجرة . والمقصود من ثمرها .

أو قد يأتي كناية: كاللفظ الذي يستتر منه المراد حقيقة كقولك: لقيني صاحبك وحدثته عن الموضوع ، ليبقى الأمر خافياً . لم تصرح بالموضوع ولا باسم صاحبه .

والكناية في المجاز كقول أحدهم لزوجه: اعتدي ، فقد يراد به عدة الطلاق وبالتالي يكون الطلاق أو يكون أمرها بالعد ، ولا شك في أن المعنى المجازي المقصود وهو الطلاق على اعتبار أن العدة مسببة عن الطلاق .

وحكم الصريح الوقوع من غير النظر الى النية أو الحال فقول الزوج لزوجته « أنت طالق » يقع به الطلاق لوضوح المعنى. ولا تعتبر النية في مثل ذلك. والكناية لا يثبت حكمها الا بنية المتكلم أو دلالة حاله أو بقريئة كقول أحدهم « إحتقي بأهلك » فلا يلزم عنها الطلاق إلا بمراعاة ما سبق.

ثالثاً: اللفظ حسب وضوح المعنى وخفائه

أي مرتبة دلالة اللفظ على المعنى، والدلالة كما جاء في كشاف اصطلاحات الفنون⁽¹²⁰⁾: « ان يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ».

وقد رأينا في موضع سابق أن الدلالة إما دلالة مطابقة أو دلالة تضمن، أو دلالة التزام. وقد تكون الدلالة في اللفظ قطعية إذا كان اللفظ مفسراً بدليل قطعي، وظنية إذا كان اللفظ مؤولاً بدليل ظني. والتأويل لغة من الأول بمعنى الرجوع⁽¹²¹⁾. وقد ورد التأويل عند الطبري بمعنى التفسير، وذلك حين يفسر الآية يقول: وتأويل قوله تعالى... وهو ما حدا التهانوي⁽¹²²⁾ أن يقول: انه مرادف للتفسير، ويعرفه ابن تيمية اصطلاحاً بأنه: « صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقتزن به »⁽¹²³⁾. وبصيغة أبسط نقول: « أنه بيان المراد من اللفظ بدليل ظني »⁽¹²⁴⁾.

ويقسم الأصوليون الألفاظ حسب وضوح الدلالة وخفائها فيها الى:

واضح الدلالة

وهو ما يدل على معناه بلفظه دون الاستعانة بأمر خارجي، وينقسم الى ظاهر ونص ومفسر ومحكم. وهذا التقسيم ناشئ عن تفاوت درجة وضوح المعنى في كل منها، ومقدار احتمال اللفظ للصرف عن معناه الظاهر بالتأويل أو النسخ ونبدأ بأقلها وضوحاً صاعدين حتى نغتم بأعلاها وضوحاً.

الظاهر:

في اللغة « ظهر الشيء بمعنى تبين وأظهرت الشيء بينته، والظهور بدو الشيء الخفي »⁽¹²⁵⁾. وفي الاصطلاح عرفه الآمدي⁽¹²⁶⁾ بأنه: « ما دلّ على معنى بالوضع الأصلي أو العرفي ويحتمل غيره احتمالاً مرجوحاً » أي أن الظاهر ليس قاطع الدلالة، بل دلالة ظنية، لذا كان يحتمل النسخ في عهد النبوة. وحتى يتضح معناه يقبل التأويل والتفسير، لذلك نرى الأنصاري في « فواتح الرحموت »⁽¹²⁷⁾ يقول: « النظم إن ظهر معناه فإن لم يسق له فهو الظاهر » أي ليس المقصود به المعنى التبعية الزائد، وإنما الظاهر هو المعنى الأصلي المتبادر، ففي الآية الكريمة التالية: ﴿ وَأَحْلَلْ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾⁽¹²⁸⁾ المعنى الظاهر المتبادر هو الدلالة على أن البيع حلال والربا حرام،

وان كانت الآية مسوقة لمعنى آخر زائد أو يتبع هذا المعنى الأصلي الا وهو نفي المائلة بين البيع والربا لقوله تعالى قبلها: ﴿ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا﴾. وهكذا نفهم احتراز الأنصاري «فإن لم يسبق له فهو الظاهر» لأن الآية في ظاهرها أي بلفظها لها معنى غير المعنى المسوقة له في نصها. وبما أن البيع والربا لفظان عامان يمكن تخصيصهما، وجواز نسخ حكمها الجزئي من حيث الحل والحرمة وذلك أيام الرسالة. ويرى الأصوليون وجوب العمل بالظاهر أي بمعناه المفهوم من صيغته اللغوية سواء كان عاماً أو مطلقاً أو غيرها حتى يدل دليل على صرفه عن هذا المعنى.

النَّصُّ:

لغة «من نص الحديث نصّاً أي رفعه، ونصّت الظبية جيداً رفعته، وكل ما أظهر فقد نص»⁽¹²⁹⁾ فالنص لغة بمعنى الظهور لأن الرفع يؤدي الى الظهور لذلك نرى الشافعي لا يفرق بين الظاهر والنص، فالغزالي⁽¹³⁰⁾ يقول: «الشافعي سمى الظاهر نصّاً وبذلك يسوي بينها لغة واصطلاحاً حيث جاء تعريفها في المستصفي: «هو اللفظ (الظاهر والنص) الذي يغلب على الظن فهم معنى منه من غير قطع»⁽¹³¹⁾ قد يكون هذا المعنى متبادراً من الصيغة اللغوية، وقد يكون معنى زائداً على الصيغة اللغوية أي يفهم من سياق الخطاب، وشاهدنا الآية السابقة في الظاهر: «وأحلّ الله البيع وحرّم الربا». فظاهر معناها كما عرفنا بيان أن البيع حلال والربا حرام. وهي مسوقة في الآية لمعنى آخر زائد هو نفس المائلة بين البيع والربا، وهذا ما اصطلاح الأصوليون على تسميته بالنص، أي ان الآية نص في نفي المائلة، وإن تبادر معنى آخر وهو الظاهر لسبقها بقوله تعالى: ﴿ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا﴾ لذلك يقول الأنصاري⁽¹³²⁾ «النظم ان ظهر معناه فإن لم يسبق له فهو الظاهر، وإن سبق له فإن احتمل التخصيص والتأويل فهو النص» وعلى هذا يحتمل النص ما يحتمله الظاهر من تأويل وتفسير ونسخ باعتبار حكمه جزئياً. ويجب العمل به حتى يصرفه دليل عن هذا المعنى.

المفسر:

من فسّر الشيء أبانه، والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل⁽¹³³⁾ وتعريفه من خلال أقوال الأصوليين هو: «اللفظ الذي يظهر معناه المسوق له من غير احتمال للتأويل» وان احتمل النسخ في عهد الرسالة، أي يظهر معناه بدليل قطعي ولا يحتمل معنى آخر كقوله تعالى: ﴿وقاتلوا المشركين كافة﴾⁽¹³⁴⁾ فلفظ «كافة» يعني عموم المشركين دون تخصيص، وكذا ألفاظ الأعداد في الحدود كقوله تعالى: ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾⁽¹³⁵⁾ إذ لا تحتمل الزيادة والنقصان. ولا يخفى ان العمل بالمفسر واجب ما لم يدل دليل على نسخه.

المُحْكَمُ:

وهو أعلى الألفاظ وأقواها مرتبة في الظهور، وهو في اللغة « من حكم الشيء وأحكمه أي منعه من الفساد، والمحكم الذي لا اختلاف فيه ولا اضطراب »⁽¹³⁶⁾. وتعريفه المستفاد من جملة أقوال الأصوليين عنه هو: « اللفظ الذي يظهر معناه المسوق له من غير احتمال لتأويل أو نسخ » كقوله تعالى: ﴿ان الله بكل شيء عليم﴾⁽¹³⁷⁾ فهذا المعنى لا يمكن الاختلاف عليه أو تأويله أو تبديله ونسخه. وهكذا يتناسب معنى المحكم في الاصطلاح مع معناه في اللغة، وعليه فالعمل بالمحكم قطعي، لأنه لا يحتمل معنى آخر.

ويترتب على هذا التقسيم، العمل في كل قسم فيما يدل عليه إلا إذا حصل تعارض فعندها تظهر قيمة هذا الترتيب، فيقدم أقواها مرتبة في ظهور المعنى وهو المحكم على المفسر ويليهما النص على الظاهر. وهكذا صنف الأصوليون الألفاظ بدقة حسب معانيها حرصاً منهم على دقة الأحكام التي يستنبطونها من النصوص.

خفي الدلالة:

وهو اللفظ الذي يستتر معناه، ويستعان على فهمه بغيره، أو قد يتعذر فهمه. وكما كان ظهور المعنى في اللفظ على درجات، كذلك خفاء المعنى في اللفظ على درجات وأقسامه هي:

الخفي:

من أخفيته بمعنى كتمته وخفيته أظهرته فهو من الأضداد⁽¹³⁸⁾ « وهو أقل درجات الخفاء، لأن دلالة على معناه ظاهرة ولكن الخفاء يأتيه لعارض أي ليس الخفاء في ذاته وإنما خفي المراد منه بسبب غير لفظه، كأن يكون اللفظ عاماً ولبعض أفراده أسماء خاصة فتقع الشبهة التي لا تزول إلا بالاعتماد على شيء آخر فمثلاً في قوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾⁽¹³⁹⁾ لفظ السارق ظاهر فيما وضع له من أنه يدل على من يأخذ مال الغير خفية. ولكن هل ينطبق هذا المعنى على الطَّرَار (النشال) الذي يغافل الأيقاظ وينشل ما لهم في حضورهم؟ فهذه سرقة وزيادة. وكذلك هل يصدق لفظ السارق على النباش الذي يأخذ أكفان الموتى؟ فهو أقل من السارق، حيث معنى السرقة غير مكتمل فيه، لأنه يأخذ مالاً غير مملوك ولا مرغوب فيه. وبعد ملاحظة معنى السرقة في كليهما، ألحقوا الطرار بالسارق، وأما النباش فيحتاج الى تأمل واجتهاد لبيان الحكم فيه وذلك من قبل الفقهاء.

المُشْكِلُ:

لغة من « أشكل الأمر التبس، ومنه قيل للأمر المشتبه مُشْكِل. وأشكل عليه الأمر إذا اختلط »⁽¹⁴⁰⁾. وأما

اصطلاحاً فهو عند التهانوي: « ما كان خفاؤه في نفس لفظه ويدرك المراد منه بالعقل »⁽¹⁴¹⁾. وهو عكس الخفي الذي يرجع سبب خفائه كما عرفنا ، الى أمر خارج عن لفظه ، وهكذا يحتاج المشكل الى فضل تأمل وبحث لتعيين المراد منه . والى قرينة تسند ذلك التعيين . فمثلاً في قوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾⁽¹⁴²⁾ نجد لفظ « القراء » مشتركة بين معنيين : الطهر والخيض ، ومن هنا أنها الخفاء أي لأنها من المشترك اللفظي الذي يصعب معه بيان المقصود ويحتاج ذلك الى تأمل مدعوم بالدليل .

المُجْمَل :

مشتق من « جمل الشيء بمعنى جمعه ، وأجل الشيء جمعه عن تفرق »⁽¹⁴³⁾ وقد عرّفه الغزالي اصطلاحاً بقوله : « لفظ تردد بين معنيين فصاعداً من غير ترجيح لا بوضع اللغة ولا بعرف الاستعمال »⁽¹⁴⁴⁾ « وكان المجمع أيضاً من قبيل المشترك الذي يحتل معنيين أو أكثر ، والعقل يقف حائراً أمامه فلا يستطيع كشف خفائه ، وكذلك اللغة والاستعمال عاجزان عن بيان المراد منه . ولن يبقى أمامنا سوى اللجوء الى من صدر عنه النص المجمع . كقوله تعالى : ﴿ ان الانسان خُلِقَ هَلُوعاً ﴾ فهلوع لفظ غريب علينا مبين بما بعده في قوله تعالى : ﴿ اذا مسه الشر جزوعاً ، واذا مسه الخير منوعاً ﴾⁽¹⁴⁵⁾ . ومن هذا القبيل الألفاظ الشرعية التي نقلها الشارع من معناها اللغوي الى المعنى الاصطلاحي الشرعي كالصلاة والصوم وقد بينت السّنة المقصود منها بالتفصيل .

المُتَشَابِه :

من « شَبّه عليه خلط عليه الأمر حتى اشتبه بغيره »⁽¹⁴⁶⁾ وهو أكثر الأقسام خفياً للدلالة إبهاماً وخفاء واستشكالاً . وهو اللفظ الذي خفيت دلالاته على المعنى المراد كفواتح السور مثل : « ق ، ص ، حم ، ن ، كهيعص » وهذه يتعذر معرفة المقصود منها لا بتأمل ولا دليل ، الا أن يكون بطريق الحدس والتخمين الذي لا يعضده دليل .

رابعاً : اللفظ حسب دلالاته على مراد المتكلم

يقول ابن قيم الجوزية : « وانما هي (الألفاظ) أدلة يستدل بها على مراد المتكلم ، فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريق كان عُمل بمقتضاه ، سواء كان بإشارة أو كتابة ، أو بإيماءة أو دلالة عقلية أو قرينة حالية ... »⁽¹⁴⁷⁾ هذا النص يوضح لنا أن دلالة اللفظ على المراد ليس لها طريق واحد بل للدلالة أنواع أربعة عند الأحناف ، وللشافعية تقسيم آخر ، وسنورد كلاً منها على حدة .

أقسام الدلالة عند الحنفية:

أولها: دلالة العبارة: وهي دلالة الكلام بلفظه على معناه المتبادر منه، المسوق له أصالة وتبعاً، وبيان ذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ المعنى المتبادر من الآية حل البيع وحرم الربا، ولكنها مسوقة من أجل نفي الماثلة بين الاثنين كما بينا، وهكذا دل النص بألفاظه وعبارته على المعنيين فأطلق على هذه الدلالة «دلالة العبارة».

ثانيها: دلالة الإشارة: وهي عند الآمدي «إذا كان مدلول اللفظ غير مقصود المتكلم»⁽¹⁴⁸⁾ ولكنه يلزم من المعنى المقصود وإن لم يسق له. وبيان ذلك في قوله تعالى: ﴿وَحِلَّهُ وَفَصَالَهُ ثَلَاثُونَ شهراً﴾⁽¹⁴⁹⁾ وقوله تعالى: ﴿وَفَصَالَهُ فِي عَامَيْنِ﴾⁽¹⁵⁰⁾ بمقارنة الآيتين ندرك بأدنى تأمل أن أقل مدة للحمل ستة شهور، وذلك بتحديد مدة الرضاعة بعامين، مع تحديد مدتها ومدة الحمل بثلاثين شهراً تصبح مدة الحمل نتيجة لذلك ستة شهور، وإن لم يقصدها بلفظها ولكن النص أشار إليها. وهكذا لزم عن المعنى المقصود للنصين معنى آخر اصطلاح على تسميته بدلالة الإشارة.

ثالثها: دلالة النص: وقد سماها الأستاذ حسب الله⁽¹⁵¹⁾: دلالة الدلالة، وهي عند الشافعية دلالة مفهوم الموافقة أو هي فحوى الخطاب وهي «دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنطوق به للمسكوت عنه لاشتراكهما في علة الحكم»⁽¹⁵²⁾ فهي مستفادة من اللفظ وعلة الحكم كقوله تعالى: ﴿أما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف﴾⁽¹⁵³⁾ فالآية بلفظها أو بمنطوقها تنهي عن القول للوالدين «أف»، والسبب في النهي أن هذه الكلمة تؤذيها، فالإيذاء هو «علة» ويترتب على ذلك النهي عن كل إيذاء من شتم وضرب أو غيرهما لأن أقله وهي «أف» منهي عنه فكيف بما هو أبلغ منه؟! فحكم «أف» التحريم وهي منطوق بها وهذا الحكم ثابت للمسكوت عنه كالشتم والضرب مثلاً، لأنه يشترك مع التأفف في العلة وهي الإيذاء. وهكذا تساوى في الحكم لاشتراكهما في علته.

رابعها: دلالة الاقتضاء: والاقتضاء هو الاستدعاء والطلب في اللغة وهي في الاصطلاح «دلالة الكلام على مسكوت عنه يتوقف صدق الكلام على تقديره أو لا يستقيم معناه إلا به»⁽¹⁵⁴⁾ أي إن الكلام لا يدل بلفظه على المسكوت عنه، ولكن هذا الكلام لا يعد صحيحاً أو مستقيماً إلا إذا وضعنا هذا المعنى المسكوت عنه في اعتبار، والأمثلة توضح ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم: ﴿لا صيام لمن لم يبيت الصيام في الليل﴾⁽¹⁵⁵⁾ والمعنى نفي الصوم إذا أخذنا اللفظ بمنطوقه، وطبعاً هذا غير مقصود وغير معقول فحتى يصدق الكلام لا بد من تقدير محذوف فيصبح لا صيام صحيح أو كامل. وهذا التقدير للمعنى المسكوت عنه يتناسب معه أو يقتضيه ليتحقق صدق الكلام، لأن المتكلم صادق ولا يرد عنه إلا الصحيح الذي لا شك في صدقه.

وأما قوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾⁽¹⁵⁶⁾ فلا تتحقق صحته إلا بتقدير واسأل أهل القرية وهو الصواب لأن

الذي يُسأل أهلها وليس مبانيها وأراضيها فكأن المقدّر نستدعيه ونظهره وقت الحاجة إليه .

تقسيم الشافعية :

دلالة الكلام على معناه عند الشافعية قسمان :

- 1) دلالة المنطوق : وهي ما سبها الغزالي « دلالة اللفظ على الحكم بصيغته ومنظومه »⁽¹⁵⁷⁾ كقوله تعالى : ﴿ ولا تقربوا الزنى ﴾⁽¹⁵⁸⁾ وحرمة الزنى مستفادة من صيغة اللفظ من حيث هي نهي ، والنهي يفيد التحريم .
- 2) دلالة المفهوم : وهي عند الآمدي⁽¹⁵⁹⁾ « ما فهم من اللفظ في غير محل النطق » أي الحكم مستفاد من غير الكلام المنطوق به وهذه الدلالة نوعان :

أ - دلالة مفهوم الموافقة : ما كان حكم المسكوت عنه موافقاً لحكم المنطوق به كقوله تعالى : ﴿ ولا تقل لها أف ﴾ حرّم التأفف نطقاً ، وحرّم الشتم والضرب بمفهوم الموافقة ، ولا يخفى أن المنطوق والمفهوم متوافقان ، لأن كلاهما أذى .

ب - دلالة مفهوم المخالفة : وهي ما كان حكم المسكوت عنه مخالفاً لحكم المنطوق به كقوله تعالى : ﴿ وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ﴾⁽¹⁶⁰⁾ منطوق الآية يفيد إباحة الأكل والشرب حتى طلوع الفجر في رمضان . والمفهوم الذي يخالف هذا المنطوق هو حرمة الأكل والشرب بعد طلوع الفجر من أيام رمضان .

وموجز القول أن الأصوليين في مباحثهم اللغوية التي تخص اللفظ والمعنى قد تكلموا عن كل ما يمكن أن يكون له صلة بالألفاظ ومعانيها ودلالاتها مما أثبتته علماء اللغة العربية ، مستخدمين ذلك في استنباط الأحكام من نصوص اللغة التشريعية ، فساروا مع الألفاظ تدريجياً حسب ارتباطها بمعانيها التي وضعت لها واستعملت فيها كالأشخاص : مطلقاً أو مقيداً أمر أو نهياً والعام وأنواعه وتخصيصه وطرق هذا التخصيص ، والمشارك ودلالته .

ورأوا أن اللفظ قد يستعمل على وجه الحقيقة أو على وجه المجاز صراحة أو كناية في كل منهما فقسموا اللفظ بحسب استعماله في المعنى إلى حقيقة لغوية وشرعية وعرفية ، وإذا استعمل في المعنى الذي وضع له ، وإذا استعمل اللفظ في غير ما وضع له فهو مجاز : لغوي أو شرعي أو عرفي .

ثم رأوا كذلك أن دلالة اللفظ على معناه تختلف وضوحاً وخفاءً ، ولاحظوا تفاوت الألفاظ في الوضوح فقسموا الألفاظ إلى ظاهر ونص ومفسر ومحكم ، وكذلك لاحظوا تفاوتها في درجة الخفاء فقسموها إلى خفي ومشكل ومجمل ومتشابه ، وبينوا حكم كل درجة من الواضح والخفي .

بعد ذلك انتهوا إلى بيان الطرق التي يوقف فيها على مراد المتكلم ، والكيفية التي يدل فيها اللفظ على معناه الذي استعمل فيه ، فهناك دلالة العبارة ، ودلالة الإشارة ، ودلالة النص ، ودلالة الإقتضاء وعند الشافعية دلالة المنطوق ودلالة المفهوم .

وهكذا استطاع الأصوليون أن يضعوا القواعد اللغوية لاستنباط الأحكام من النصوص الشرعية، ولم يفهم ما قد يكون له صلة بالأدلة والأحكام كالسياق، والاعتبار بالمعنى دون المبنى، أي أن المقصود باللفظ هو المعنى، فلا يصح التمسك بظاهر اللفظ إذا كانت النية والمعنى مخالفين له.

ويمكننا القول أن الأصوليين استطاعوا أن يستخدموا أفضل استخدام ما توصل اليه اللغويون من نتائج في مباحث اللفظ والمعنى النظرية والتطبيقية، حيث أسسوا مباحثهم اللفظية وقواعد استنباطهم اللغوية على ما قرره اللغويون، بعد الاستقراء، من قواعد لضبط اللغة على كافة مستوياتها، وخاصة المستوى الدلالي، ولا نبالغ إذا قلنا أن الأصوليين في منهجهم كانوا أشد حرصاً من اللغويين في ضبط مدلولات العبارة وتطبيق معاني الألفاظ، لأن غاية اللغويين كانت نظرية تتركز في حفظ اللغة وصيانتها من اللحن وإساءة الاستعمال والتحريف الدلالي، بينما كانت غاية الأصوليين من الدرس اللغوي عملية تطبيقية تسود التوفيق بين أغراض الشريعة وحاجات الناس المتجددة أي مراعاة أمري الدين والدنيا عند استخراج الأحكام وتطبيقها، فاقترضوا ذلك أن يضعوا منهجاً غاية في دقة صياغة القواعد وضبط المقاييس وحصر العلل، فتمكنوا بالدليل النقلي والنظر العقلي أن يكشفوا الكثير من الحقائق والدقائق التشريعية في النصوص الشرعية واستطاعوا بمجدارة كما يقول أمين الخولي « أن يخدموا الجانب العملي من الاجتهاد في استخراج الأحكام »⁽¹⁶¹⁾.

الحواشي

- (1) محمد أبو زهرة: أصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة، 1377 هـ - 1958 م: ص 6.
- (2) الدكتور السيد خليل: دراسات في القرآن الكريم، دار المعارف، القاهرة 1972 م: ص 47 وما بعدها.
- (3) التفسير الكبير، وبهامشه تفسير أبي السعود، ط 1، المطبعة الشرقية، 1308 هـ -: ج 1 - ص 9.
- (4) الموافقات في أصول الأحكام: تعليق محمد الحضر حسين، تصحيح محمد منير، المطبعة السلفية مصر، 1341 هـ: ج 2 - ص 2 - ص 44، 57.
- (5، 6) الموافقات: ج 2 - ص 63.
- (7) اعلام الموقعين عن رب العالمين: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 1، المكتبة التجارية، مطبعة السعادة، مصر، 1374 هـ - 1955 م، ج 1، ص 218.
- (8) الرسالة للامام الشافعي: تحقيق أحمد محمد شاكر، ط 1، مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1358 هـ - 1940 م: ص 62.
- (9) المغني في أبواب التوحيد والعدل: تحقيق أمين الخولي، ج 16، مطبعة دار الكتب المصرية 1380 هـ - 1960 م: ج 16 - ص 347.
- (10) دقائق التفسير (الجامع لتفسير ابن تيمية): جمع وتحقيق الدكتور محمد السيد الجليلند، ط 1، دار الأنصار، القاهرة 1398 هـ - 1978 م: 67/1.
- (11) الموافقات: 57/2.
- (12) اعلام الموقعين: 75/3.

- (13) الخصائص: تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة 1952: ج 1، ص 215.
- (14) المستصفى من علم الأصول، ط 1، المطبعة الأميرية، بولاق 1322 هـ، ج 1، ص 21.
- (15) التفسير الكبير: ج 1، ص 13.
- (16) دور الكلمة في اللغة: ترجمة د. كمال بشر، ط 2، 1962 م، ص 59.
- (17) المستصفى: 168/1.
- (18) الإحكام في أصول الأحكام: مطبعة المعارف، مصر 1332 هـ - 1914 م، ج 1، ص 19.
- (19) كشف اصطلاحات الفنون: تحقيق د. لطفي عبد البديع، مكتبة النهضة المصرية، 1963 م، ج 2، ص 289.
- (20) انظر: كتاب أبي زهرة: ص 90 - 156.
- وأصول التشريع الإسلامي لحسب الله: ط 2. دار المعارف بمصر، 1379 هـ - 1959 م، ص 152 - 236. وأصول الفقه لبدان أبي العيين بدان دار المعارف بمصر، 1969 م، ص 108 - 204.
- (21) الأحكام في أصول الأحكام، ج 2، ص 289.
- (22) ابن منظور، لسان العرب: مادة «خص».
- (23) 89 - المائدة.
- (24) الأحكام في أصول الأحكام، ج 3، ص 2.
- (25) 3 - المجادلة.
- (26) أصول التشريع الإسلامي، ط 2، دار المعارف، مصر، 1379 هـ - 1959 م، ص 177.
- (27) 4 - المجادلة.
- (28) الآمدي: الأحكام، 204/2.
- (29) الموافقات: 80/3.
- (30) 238 - البقرة.
- (31) 58 - آل عمران.
- (32) 183 - البقرة.
- (33) 97 - آل عمران.
- (34) 4 - المجادلة.
- (35) انظر: علي حسب الله، أصول التشريع الاسلامي، ص 165.
- (36) 78 - الاسراء.
- (37) 33 - النور.
- (38) 2 - المائدة.
- (39) 40 - فصلت.
- (40) 16 - القصص.
- (41) 15 - النساء.
- (42) المعجم المفهرس للأحاديث النبوية، د. فنسك، ص 73، أورده البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه وأبو داود والموطأ.
- (43) الآمدي، 207/2 - 208.
- (44) انظر الآمدي، الأحكام، 225/2.
- (46) 12 - الحجرات.
- (47) 23 - النساء.

- (48) 229 - البقرة .
- (49) 90 - النحل .
- (50) الأحكام : 275/2 .
- (51) 221 - البقرة .
- (52) 85 - يونس .
- (53) 7 - التحريم .
- (54) 101 - المائدة .
- (55) 87 - المائدة .
- (56) 88 - الحجر .
- (57) 6 - المدثر .
- (58) الأحكام : 284/2 - 285 .
- (59) المستصفي : 411/1 .
- (60) المرجع السابق : 32/2 .
- (61) الأحكام : 287/2 .
- (62) أصول التشريع الإسلامي ، ص 186 .
- (63) مادة « عم » .
- (64) 7 - النساء .
- (65) 31 - الأحقاف .
- (66) 38 - المائدة .
- (67) 91 - الأنعام .
- (68) 6 - الحجرات .
- (69) 11 - الحجرات .
- (70) 185 - البقرة .
- (71) 272 - البقرة .
- (72) 110 - الاسراء .
- (73) 78 - النساء .
- (74) 59 - الأنبياء .
- (75) 31 - المدثر .
- (76) 214 - البقرة .
- (77) 37 - الأعراف .
- (78) 15 - الرعد .
- (79) 24 - النساء .
- (80) 234 - البقرة .
- (81) 4 - الطلاق .
- (82) 38 - المدثر .
- (83) المستصفي : 36/2 .
- (84) أصول التشريع الإسلامي : ص 188 .

- (85) 221 - البقرة .
- (86) 36 - النور .
- (87) أصول الفقه : الدكتور بدران أبو العينين ، ص 151 .
- (88) الدكتور مراد كامل : دلالة الألفاظ العربية وتطورها : معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة 1963 ، م ، ص 25 .
- (89) التصور اللغوي عند الأصوليين ، رسالة ماجستير مخطوطة للأستاذ السيد عبد الغفار رقم 610 س ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية 1972 ، ص 110 .
- (90) المستصفى : 35/2 .
- (91) الأمدي : 409/2 .
- (92) المرجع السابق : 418/2 .
- (93) 106 - النحل .
- (94) 12 - النساء .
- (95) 25 - النساء .
- (96) 6 - المائدة .
- (97) أصول التشريع الإسلامي : ص 140 .
- (98) 6 - النور .
- (99) 6 - النور .
- (100) الرسالة ، ص 52 .
- (101) 6 - هود .
- (102) الرسالة ، ص 52 .
- (103) 92 - آل عمران .
- (104) 228 - البقرة .
- (105) دقائق التفسير ، 50/1 .
- (106) المستصفى ، 32/1 .
- (107) الأمدي ، 23/1 .
- (108) 56 - الأحزاب .
- (109) أصول التشريع الإسلامي ، ص 201 .
- (110) صحيح البخاري : مطبعة الشعب ، القاهرة ، ج 3 ، ص 40 .
- (111) الفيروز آبادي : القاموس المحيط ، ط 4 ، المكتبة التجارية ، مطبعة دار المأمون ، 1357 هـ - 1938 م ، مادة « ص وم » .
- (112) 18 - الحج .
- (113) دقائق التفسير ، 51/1 - 52 .
- (114) الأحكام ، 36/1 .
- (115) اللسان : مادة « جاز » .
- (116) الأمدي ، 38/1 .
- (117) المستصفى ، 359/1 .
- (118) 33 - الأمراء .
- (119) 36 - يوسف .
- (120) التهانوي ، 284/2 .

- (121) اللسان مادة « أول » .
- (122) كشاف اصطلاحات الفنون ، 1/128 .
- (123) دقائق التفسير ، 1/109 .
- (124) علي حسب الله ، أصول التشريع الإسلامي ، ص 213 .
- (125) اللسان : مادة « ظهر » .
- (126) الأحكام ، 3/73 .
- (127) فواتح الرحموت مع كتاب المستصفى ، ط 1 ، المطبعة الأميرية - بولاق ، 1324 هـ ، 2/22 .
- (128) 275 - البقرة .
- (129) اللسان ، مادة « نص » .
- (130) المستصفى ، 1/384 .
- (131) المرجع السابق : 1/385 .
- (132) فواتح الرحموت ، 2/19 .
- (133) اللسان : مادة « فسر » .
- (134) 36 - التوبة .
- (135) 4 - النور .
- (136) اللسان : مادة « حكم » .
- (137) 75 - الأنفال .
- (138) اللسان ، مادة « خفي » .
- (139) 38 - المائدة .
- (140) اللسان مادة « شكل » .
- (141) كشاف اصطلاحات الفنون 1/359 .
- (142) 228 - البقرة .
- (143) اللسان مادة « جل » .
- (144) المستصفى : 1/345 .
- (145) الآيتان : 19 - 20 : المعارج .
- (146) اللسان ، مادة « شبه » .
- (147) اعلام الموقعين ، 1/218 .
- (148) الأحكام ، 3/92 .
- (149) 15 - الأحقاف .
- (150) 14 - لقمان .
- (151) أصول التشريع الإسلامي ، ص 226 .
- (152) أصول الفقه ، الدكتور بدران أبو العينين ، ص 185 .
- (153) 23 - الإسراء .
- (154) أصول التشريع الإسلامي ، ص 228 .
- (155) أوردته الآمدي في الأحكام 91/3 . وفي بداية المجتهد ونهاية المقتصد « لابن رشد القرطبي لفظه : « من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له » ، ط 2 ، مطبعة الخليلي ، القاهرة 13702 هـ ، 1/293 .

-
- (156) 82 - يوسف .
(157) المتصفى ، 316/1 .
(158) 32 - الاسراء .
(159) الأحكام ، 94/3 .
(160) 187 - البقرة .
(161) فن القول ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1366 هـ - 1947 م ، ص 74 .